

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية
(مفتاح)

المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

"توصيات المادة 7 وما بعد تقديم تقرير الدولة"

إعداد أ. لونا عريقات

2020

المقدمة:

ضمن برنامج "حوار السياسات والحكم الرشيد" لمؤسسة "مفتاح"، تعمل المؤسسة على متابعة التزامات دولة فلسطين تجاه تنفيذ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، التي وقعت عليها في الأول من نيسان من العام 2014 من دون أي تحفّظ على موادها، وتلا ذلك توقيعها عام 2018 على البروتوكول الاختياري للاتفاقية الذي يرفع مستوى التزام دولة فلسطين في تطبيق بنود الاتفاقية، وضمن إطار التوصيات العامة، وتوصيات لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة الخاصة بدولة فلسطين، التي رفعتها في ملاحظاتها الختامية على التقرير الأولي لدولة فلسطين في أيلول 2019، وتلزم الدولة بوضع آليات لتنفيذ الاتفاقية، والوقوف أمام مسؤولياتها في ضمان المساواة، وعدم التمييز من منظور النوع الاجتماعي في دولة فلسطين، والتقدم بتقرير المتابعة في منتصف العام 2020؛ بناءً عليه، وللمساهمة في إطار عمل الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية (سيداو) في دولة فلسطين تحت الاحتلال، والتعاون على إعداد ورفع تقرير (الظل) الموازي لتقرير المتابعة المقدم من الحكومة، الذي ألزمت دولة فلسطين نفسها برفعه إلى اللجنة المعنية باتفاقية (سيداو) لإبراز الخطوات والآليات التي اتخذتها تجاه ضمان المساواة وتكافؤ الفرص، وتوفير البيئة القانونية والاجتماعية المؤاتية لمشاركة النساء في الحياة السياسية والعامة.

وفي إطار العمل على الهدف العام المتعلق بالوقوف على آخر المستجدات بشأن القوانين والسياسات والإجراءات الحكومية التي تم تبنيها من الحكومة، وتتعلق بالمشاركة السياسية للنساء في دولة فلسطين، والمساهمة في تضمين البيانات والمعلومات المتعلقة بتطور العمل أو التراجع ضمن المادة رقم (7) من اتفاقية (سيداو) في تقرير الظل الذي يرغب المجتمع المدني في رفعه إلى اللجنة الدولية المعنية بالاتفاقية في جنيف، فقد تم العمل على إعداد تقرير متخصص حول وضعية المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار، بالاستناد إلى المادة رقم (7) في اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) ضمن المنهجية المبينة أدناه.

المنهجية والإطار الزمني:

تم العمل بالاستشارة والمتابعة بشكلٍ رئيسٍ مع مؤسسة "مفتاح" والائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية (سيداو) في دولة فلسطين تحت الاحتلال، إضافةً إلى عددٍ من الأفراد الناشطين والمؤسسات النسوية أو الحقوقية الفاعلة، واستند التقرير إلى الملاحظات الختامية بشأن المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، التي رفعتها اللجنة المعنية باتفاقية (سيداو) في جنيف على التقرير الأولي لدولة فلسطين في تموز 2018، إلى جانب التوصيات العامة الخاصة بالمشاركة السياسية، إذ تناول الإنجازات والتحديات، ورصد التراجع، ورفع التوصيات المتعلقة بوضعية المرأة الفلسطينية ضمن المادة (7) من اتفاقية (سيداو) بفروعها (أ، ب، ج) التي تطلب من الدول الأطراف اتخاذ التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة للبلد، وبوجهٍ خاص تكفل للمرأة، على قدم المساواة مع الرجل، حق التصويت في الانتخابات والاستفتاءات، والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها، وفي شغل المناصب العامة، والمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية التي تُعنى بالحياة العامة والسياسية في البلد.

أولاً: مراجعة الأدبيات السابقة

في المرحلة الأولى تمت مراجعة الأدبيات السابقة لجميع الوثائق والدراسات والبيانات، بما فيها الخطط الوطنية ذات العلاقة، وتحليل الوضع القائم من خلال الأدبيات بشأن الخطوات ذات العلاقة باتفاقية (سيداو) والقرار الأممي 1325، التي تم العمل عليها، وتنفيذ الملاحظات الختامية ذات العلاقة والواردة في تقرير اللجنة المعنية باتفاقية (سيداو) في جنيف، وغيرها من الدراسات والتقارير، بحيث تم استعراض أهم ما جاءت عليه الأدبيات السابقة، واستنتاج أهم المحاور، والتركيز بشكلٍ عميقٍ على أهم ما تم التوصل إليه من دراساتٍ وتوصياتٍ سابقةٍ معتمدةٍ ومنشورة.

ثانياً: التواصل وعقد لقاءات مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ورصد الإنجازات والتراجع

بعد الاطلاع والبحث ضمن الأدبيات التي تتناول الموضوع الأساسي للعمل وفهم الإطار العام، تم التواصل مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، ورصد الإنجازات والتراجع ضمن لقاءاتٍ فردية (الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، والأرض المحتلة عام 1948)، بحيث تم تنظيم لقاءاتٍ فرديةٍ مع عددٍ من ممثلي/ممثلات المؤسسات أعضاء الائتلاف، إضافةً إلى تنظيم لقاءاتٍ فرديةٍ مع ممثلي/ممثلات مؤسسات ضمن الائتلاف والمؤسسات الرسمية الحكومية، وكان عدد اللقاءات بالمجمل 12 لقاء، تركزت فيها الاستفسارات على آليات العمل السابقة، والخطوات المنجزة، والنقاط التي حصل فيها التراجع، ومقترحات التطوير عليها، إلى جانب إيجابيات العمل وسلبياته، والصعوبات التي واجهت العمل خلال الفترة السابقة، والتوصيات الخاصة بهم، والعمل على توثيق الإنجازات التي بذلتها المؤسسات، ورصد التراجع الحاصل، خاصةً خلال الأعوام 2018-2020 حول المادة 7 في الاتفاقية والفقرات في التقرير الختامي ذات العلاقة.

ثالثاً: إعداد التقرير الأولي

تم إعداد التقرير الأولي من خلال المنهجية التشاركية مع الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق اتفاقية (سيداو) في فلسطين، الذي يعمل تحت مظلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، إذ سيتم عرض المُسوّدة الأولى ونقاشها مع الائتلاف بعد مرحلة مراجعة الأدبيات والفهم الأولي لمسارات العمل، وإدماج الملاحظات الخاصة بأعضاء الائتلاف، وإعادة الصياغة بما يتم الاتفاق عليه.

رابعاً: عرض التقرير ومناقشته بنسخته شبه النهائية

يتم العمل على عرضٍ خاص، يتضمن النتائج التي تم التوصل إليها من العمل التشاركي المؤسسي، ومناقشة التقرير مع الائتلاف النسوي الأهلي لتطبيق الاتفاقية في فلسطين ضمن جلسة تنظمها "مفتاح"، وأخذ الملاحظات النهائية لإدماجها في التقرير النهائي.

خامساً: صياغة التقرير النهائي

تأتي أخيراً مرحلة إعداد التقرير النهائي الذي يعكس واقع المرأة الفلسطينية حول تنفيذ المادة (7) في اتفاقية (سيداو)، والفقرات ذات العلاقة والتي وردت في التقارير والملاحظات الختامية المقدمة للجنة المعنية بالاتفاقية (سيداو) من مؤسسات المجتمع المدني والائتلافات الوطنية ذات العلاقة، وبما يتضمن السياق العام الذي تعيشه النساء الفلسطينيات، والتحديات ذات العلاقة بمشاركةهن السياسية، بشكل ينسجم مع الهدف العام، ويتضمن التوصيات العامة على ضوء المعلومات التي تم الاطلاع عليها ومرفق به محاضر اللقاءات والجلسات، وعرضه كنسخةٍ نهائيةٍ على المؤسسات أعضاء الائتلاف النسوي لتطبيق الاتفاقية في فلسطين ضمن جلسة نقاش خاصة.

مدخل:

وقّعت دولة فلسطين رسمياً بصفقتها الدولية المعلنة في العام 2012 على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة في العام 2014، والتزمت بذلك بتقديم تقريرها الأول للجنة الاتفاقية ونقاشه في العام 2018، وقد طلبت اللجنة، ضمن توصياتها، من دولة فلسطين أن تُتبع تقريرها هذا، وبناءً على المسائل التي تمت إثارها، بتقرير متابعة يتناول القضايا الرئيسية التي أُثيرت في النقاط الأساسية للتوصيات بعد عامين، وقد رافق عملية المتابعة للالتزامات المتعلقة بالتقرير الأول حراكٌ على صعيد الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، أنتج التزاماً جديداً ألقته على عاتقها دولة فلسطين بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية، الذي يسمح بمساءلةٍ ومتابعةٍ أشمل لتطبيق الاتفاقية على أرض الواقع، ويرفع من مستوى التزام الدولة بتطبيق الاتفاقية، وتصادف مع هذا الالتزام صعود تيارات من داخل المجتمع، مُعلنةً رفضها القاطع أو المتأرجح للاتفاقية والتوقيع عليها من دون تحفّظات، وتمثّل هذا الرفض بإقامة فعالياتٍ شعبيةٍ على نطاقٍ واسع، وبمشاركةٍ من بعض النقابيين والسياسيين ورجال العشائر، وتضاعفت الهجمة لدى طرح مشروع قانون حماية الأسرة من العنف كأحد المخرجات المتوقعة من الالتزام بالاتفاقية، بحجة عدم انسجامها مع

العادات والتقاليد، وبسبب الفهم الخاطئ لتعارض بعض المواد مع الشريعة الإسلامية؛ الحُجّة التي تمّ التمسك فيها من المهاجمين، وكذلك التقصير الرسمي في التوعية وتوضيح ماهية الاتفاقية على الصعيد العام.

يُعدّ هذا ما أجدّ أو أرجع الأولويات الخاصة بالنساء إلى الصفوف المتأخرة؛ بسبب هذا الجدل، وبسبب عدم قطعية ردود المؤسسة الرسمية أمام هذه الهجمة فيما يتعلق بموقفها البات والصريح تجاه المساواة والالتزام بمنظومة حقوق النساء بشكل عام، التي تتمثل في الالتزامات الناتجة عن اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، هذا ما وضعنا أمام أهمية تقاطعات العمل المشترك، ووضعنا أمام أهمية التقييم العام للمسؤوليات الملقاة على عاتق كلّ من الدولة والمؤسسات النسوية، بحيث لا يتم الاكتفاء بعمل قطاعٍ منهما دون الآخر على قضايا كالنوعية أو بناء القدرات أو المساهمة في الإصلاح القانوني والتشريعي، وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذه الورقة ضمن التوصية الخاصة بالمادة 7 من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، المتعلقة بالحقوق السياسية وتقاطعها مع القرارات الدولية (منها قرار مجلس الأمن 1325) والتوصيات العامة للجنة الاتفاقية.

ويأتي هذا التقرير ضمن فترةٍ زمنيةٍ حملت الكثير من المستجدات السياسية على الساحتين الفلسطينية والعالمية، تمثلت بالحقائق التالية:

- الوضع السياسي الصعب على دولة فلسطين، الذي يستمر فيه الانقسام، ولا توجد مبادراتٍ فعليةٍ وجادةٍ في موضوع المصالحة، بما يؤثر على انعقاد الانتخابات الوطنية الرئاسية والخاصة بالمجلس التشريعي، بما يُعزز من الآليات القانونية الثابتة لمناقشة القوانين وعرضها، وفتح نقاشٍ ديمقراطيٍّ واضح المعالم ومؤثرٍ في قضايا تتعلق بالقضايا العامة، وعلى رأسها المساواة والتزامات الدولة تجاه قضايا حقوق الإنسان.
- في الوقت ذاته يواجه الشعب الفلسطيني ككل قضايا سياسية مهمة، مثل: "صفقة القرن" المقترحة من الولايات المتحدة الأمريكية كحلٍ للقضية الفلسطينية، وما انعكس على الأرض من مقترحاتٍ ضمن البرامج الانتخابية الخاصة بالأحزاب السياسية الإسرائيلية المتعلقة بضمّ مساحاتٍ واسعةٍ من الضفة الغربية، تُقدّر بـ30% من مساحة الضفة الغربية، لسيادة دولة الاحتلال كسياسة أمرٍ واقعٍ، وما يترتب على هذه السياسات من تغييرٍ على الواقع الحياتي اليومي للمواطنين الفلسطينيين، الذي سينعكس بشكلٍ مباشرٍ على حياة النساء الفلسطينيات.
- استهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين ومحاولات تصفيتهم؛ من خلال إضعاف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية (أونروا) ، وتغيير الحقائق الموجودة على الأرض، سواءً بالتلاعب بأعداد اللاجئين وفق إعادة تعريف اللاجئ، أو تغيير الوضع الديمغرافي بشرعنة الاستيطان على الأرض.
- استمرار سياسات الاحتلال في اقتحام المدن والاعتقالات (منذ بداية انتشار وباء "كوفيد-19"، استمر الاحتلال في اعتقال المواطنين الفلسطينيين، فقد اعتقلت قوات الاحتلال (357) فلسطينياً/ة خلال شهر آذار 2020، من بينهم (48) طفلاً، وأربع نساء، إلى جانب سياسات القتل الممنهج، وسياسات الهدم والحرمان من الحقوق الإنسانية الأساسية، ومنها الحقوق الصحية المرتبطة بالوقاية من الفيروس في كافة المناطق الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعلى رأسها مدينة القدس.
- تُضاف إلى ذلك الجائحة التي تواجه العالم، المتمثلة في انتشار فيروس "كوفيد - 19" وتأثيراته المباشرة على زيادة نسبة العنف في الحيز الخاص ضد النساء والأطفال أثناء فرض حالة الطوارئ، وعدم جهوزية مؤسسات الدولة للتعامل والتدخل لحماية الفئات الأولى بالحماية، خصوصاً النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمسنين، حيث تم فرض حالة الطوارئ منذ بداية الجائحة، وما رافقها من تأثيرٍ على الحقوق بشكلٍ عام، وعلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية بسبب فرض الإغلاقات على المدن والقرى والمخيمات للحماية من المرض.

توصي اللجنة الدولة الطرف بما يلي:

(أ) ضمان تنفيذ التدابير الخاصة المؤقتة، تمشياً مع الفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية، وكذلك التوصيات العامة للجنة رقم 25 (2004) بشأن التدابير الخاصة المؤقتة، ورقم 23 (1997) بشأن المرأة في الحياة السياسية والعامة، ولا سيما إنشاء آلية لرصد الامتثال للحد الأدنى من الحصص بنسبة 30% لتمثيل المرأة في جميع مؤسسات الدولة الطرف، بما في ذلك في مناصب التعيين والانتخاب، تحديداً في الحكم المحلي، والنقابات المهنية، والمناصب العليا، والسلك الدبلوماسي، والقضاء.

الجهود المبذولة:

- من التدابير التي التزمت بها دولة فلسطين اعتماد "كوتا" انتخابية في قانون الانتخابات العامة، بتخصيص مقاعد مضمونة للنساء بنسبة 20% في القوائم عن طريق إدراج المرأة في القوائم الانتخابية، إذ تشكل نصف عدد مقاعد المجلس الكلية، وذلك ضمن ترتيب معين، وهو ما تمت الإشارة إليه في تقرير الدولة الأول المقدم للجنة، وبما ساهم في زيادة مشاركة النساء في المجلس التشريعي مقارنةً بالانتخابات الأولى في العام 1996، حيث ارتفعت النسبة من 5% في العام 1996 إلى 13% في آخر دورة انتخابية في العام 2006، ولم يطرأ أي تغيير عليها بسبب تعطل المجلس التشريعي.
- ساهمت "الكوتا" المعتمدة في قانون الانتخابات المحلية في زيادة نسبة النساء في عضوية مجالس الهيئات المحلية الأخيرة إلى 21,2%.
- التزام الأحزاب السياسية بوثيقة التفاهم التي تم توقيعها مع المؤسسات النسوية (الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، طاقم شؤون المرأة) حول رفع تمثيل النساء في الأحزاب السياسية إلى 30% تحت شعار "شركاء في النضال، شركاء في صنع القرار".
- تم تعيين أول وزيرة للصحة، وهي إحدى أهم الوزارات للمرة الأولى في حكومة رئيس الوزراء محمد شتيه، كما تم تعيين أول امرأة في رتبة وكيل وزارة، وذلك في وزارة الخارجية، إضافةً إلى تعيين امرأة رئيساً لديوان الفتوى والتشريع، وتعيين امرأة برتبة نائب لرئيس ديوان الفتوى والتشريع، وتعيين امرأة بمنصب مدير عام جهاز الخدمات الطبية العسكرية اللواء طبيب ميسون البنا.
- تمثل نسبة القاضيات في فلسطين 18%، وتمثل نسبة أعضاء النيابة العامة من النساء 20%.
- ارتفعت نسبة العاملات في السلك الدبلوماسي كسفيرات من 5% في العام 2018 لتصبح 11% في العام 2020، وتولت تلك النساء سفارات دول مهمة على الصعيد الدولي، منها: جنوب أفريقيا وزيمبابوي وهولندا وكندا والنرويج والسويد وإيطاليا، إضافةً إلى نائبة السفير في نيويورك.
- الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون المرأة تناولت قضية تمكين النساء سياسياً في الأرياف.
- ضمن القانون الأساسي مشاركة النساء ذوات الإعاقة من دون تمييز بناءً على الجنس أو الإعاقة، وتم التأكيد على حقهن في الترشيح والتصويت في قانون الانتخابات، الذي أشار إلى حق كل فلسطيني أو فلسطينية في الترشيح والتصويت بشكل عام.

التحديات:

- لم تلتزم دولة فلسطين بقرار المجلس المركزي الفلسطيني الصادر في آذار 2015 بزيادة نسبة الكوتا إلى 30%، الذي أكد عليه المجلس في جلسته المنعقدة في 2018/1/16، حيث قرر وضع الآليات لتنفيذ قرارات المجلس المركزي السابقة بتمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة 30% في جميع مؤسسات دولة فلسطين ومواءمة القوانين بما يتلاءم واتفاقية (سيداو)، إذ لم تتجاوز نسبة العضوات في المجلس الوطني عن 10%، واقتصرت نسبة العضوات في اللجنة التنفيذية على امرأة واحدة، وبواقع 6,6%، في حين بلغت نسبة

عضوية المرأة في المجلس المركزي 4%، كما أُنعم ترافق تبني الكوتا في قوانين الانتخابات مع تبني سياسات وتدابير تؤدي إلى إحداث التغيير الاجتماعي المنشود سيجعل الكوتا أداة شكلية، ولن تكون قادرة على تحقيق أهدافها.

- لوحظ في الانتخابات المحلية الأخيرة عدم الالتزام بنظام "الكوتا" المقرّر في النظام الانتخابي في بعض المواقع. وبالرغم من كل هذه الممارسات التي تركز التهميش والتمييز، فإن الدولة لم تقم بواجباتها في متابعة هذه التجاوزات ومحاسبة مرتكبيها.

- لم تلتزم الأحزاب السياسية في فلسطين، وبالرغم من بنيتها الداخلية الأساسية التي تشكل عائقاً أمام مشاركة النساء في مراكز صنع القرار حزبياً، بوثيقة التفاهم حول رفع نسبة تمثيل النساء 30%، ومع عدم وجود أرقام حقيقية تعبر عن مستوى مشاركة النساء في الأحزاب السياسية بشكل عام من مجموع القاعدة الحزبية لعدم توفر هذه الأرقام، فإن المشاركة الفعلية في مراكز صنع القرار في الأحزاب اتسمت بالضعف، ولم تعكس التزام الأحزاب بنسبة 30% على الأقل في مراكز صنع القرار، فعلى سبيل المثال لم تلتزم حركة فتح، وهي التنظيم الأكبر، في مؤتمرها السابع الأخير بالكوتا، إذ توجد امرأة واحدة فقط في اللجنة المركزية، و12 امرأة في المجلس الثوري، وشكلت نسبة النساء في اللجنة المركزية للجهة الشعبية 20% فقط، واللجنة المركزية للجهة الديمقراطية 23%، واللجنة المركزية لحزب الشعب 25%. وتراجع تمثيل النساء في مراكز صنع القرار الحزبي بشكل عام، بعد انتقال الأمانة العامة للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني "فدا" من زهيرة كمال إلى صالح رأفت، وبما انعكس في الانتخابات الأخيرة للحزب، بما خفّض نسبة مشاركة النساء في مراكز صنع القرار في الحزب إلى 25%.

- فيما يتعلق بالنقابات المهنية، لا يوجد قانون جامع لتنظيم عمل النقابات، واكتفى بمادة ضمن قانون العمل بهذا الخصوص، وترك لكل نقابة أو اتحاد نظامها الداخلي أو قوانينها التنظيمية الخاصة بكل اتحاد أو نقابة على حدة، إذ لا تزال الأنظمة الداخلية للنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الأهلية والاتحادات الشعبية لا تتبنى نظام الكوتا في أنظمتها ولوائحها، ما يقلل من فرص النساء في الوصول إلى المراكز القيادية، وبحيث تعتمد التحالفات والقوائم الانتخابية ضمن هذه النقابات على القوائم الحزبية المقدمة للترافق على مقاعد المجالس الخاصة بهذه النقابات المهنية بالأصل، إضافة إلى عدم التزام الأحزاب السياسية بنسبة 30% في قوائمها على أقل تقدير، فيتم إقصاء النساء عن مراكز صنع القرار النقابية كنتيجة لعدم التمثيل الحزبي الذي يشكل الأساس في تشكيل القوائم الانتخابية القوية، ولخلو الأنظمة الداخلية من فرض الكوتا، فعلى سبيل المثال، وبالرغم من أنّ المحاميات المزاولات للمهنة تبلغ نسبته نحو 30%، مقابل 70% للرجال، فإن القائمة الانتخابية التي حصدت مقاعد المجلس المتمثلة بحركة "فتح" لم تُدرج أي محامية ضمن قوائمها، وبناءً عليه لا توجد أي محامية في مجلس النقابة الحالي في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، ويُقاس على ذلك في كل من: نقابة الأطباء ونقابة المهندسين، ويتمثل امرأتين في نقابة الصحفيين من أصل 21 عضواً في الأمانة العامة. أما على صعيد أعضاء مجالس الطلبة في جامعات الضفة الغربية، فبلغت نسبة الطالبات 31% مقابل 69% من الطلاب، إضافة إلى ندرة تمثيل النساء في الغرف التجارية، إذ توجد امرأة واحدة فقط في كل من غرفة تجارة قلقيلية وغرفة تجارة رام الله فقط، مع عدم وجود أي تمثيل للنساء في اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية.

- لم تساهم الزيادة في مشاركة النساء في سلك القضاء على تحقيق الحد الأدنى من المشاركة، حيث لم تتجاوز نسبتهن في الضفة الغربية 23%، و10% في قطاع غزة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ غالبيةهن قاضيات في محاكم الصلح، وهي أدنى درجة في هيكلية المحاكم، حيث تتولى منصب القضاء في محاكم البداية 9 نساء مقابل 64 قاضياً.

- فيما يتعلق بموضوع المصالحة، هناك إشكالية في ضعف تمثيل النساء في لجان المصالحة المشكلة طوال المبادرات السابقة كافة، ومن الجدير بالإشارة أنه وفي الاجتماع الأخير في القاهرة كانت قد رُفعت مطالبات من الاتحاد العام للمرأة والمؤسسات النسوية من أجل ضمان مشاركة النساء، لما تُمثله تلك المشاركة من خطوة في الاتجاه الصحيح أمام بناء السلم الأهلي، وتُركت المسألة للتشكيلات الحزبية والفصائلية التي تتولاها الأحزاب من أجل زيادة مشاركة النساء عبر وفود الفصائل المختلفة، وتُترك الأمر لالتزامات الفصائل الأخلاقية دون إلزامية ذلك، ما أنتج مشاركة 4 نساء (2 من المستقلين و2 من وفود الفصائل).

- بالرغم من أن الخطة الاستراتيجية لوزارة شؤون المرأة تناولت قضية تمكين النساء في الأرياف، فإنه وبشكلٍ عمليّ في التطبيق على أرض الواقع اقتصر العمل والتدخلات على المناطق الريفية القريبة، على الرغم من أنّ المؤشرات إلى ذروة التهميش والإقصاء للنساء تتجلى بشكلٍ أكبر في المناطق الريفية البعيدة والتجمعات البدوية، اللذين يتغيّب الدور الرسمي فيهما، ما خلق فراغاً عزز من قوة السلطات الذكورية الاجتماعية والعشائرية. إن المبررات التي تستخدمها دولة فلسطين بأن القانون لا يمنع وصول النساء في الريف توضح محدودية الاهتمام من قبل دولة فلسطين في العمل على تحقيق المساواة الموضوعية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل وصول النساء وعدم الاقتصار في المساواة الفعلية التي تستند إليها فلسفة دولة فلسطين في خططها وسياساتها.
- أما عن حق النساء نوات الإعاقة في عملية المشاركة السياسية، فأكدت دراسة أجرتها جمعية الشبان المسيحية في العام 2016 أنّ ما نسبته 52% من الإناث نوات الإعاقة أكدن أنهن لا يتمكنن من المشاركة في الانتخابات بسبب المواصلات وعدم مواءمة الأماكن التي تُجرى فيها الانتخابات، والمواقف والاتجاهات السلبية من المجتمع. كما أنّ 23% من الإناث نوات الإعاقة أُشرن إلى أنهن لا يتمكنن من المشاركة والحصول على عضوية في منظماتٍ مجتمعية، و18% فقط منهن تمكّن من التصويت والمشاركة في الانتخابات عام 2012، وهذا إنما يؤكد أنّ النساء نوات الإعاقة هُنَّ الأقل حظاً في التمتع بحقهن بالمشاركة في الحياة السياسية، وذلك على مستوى المشاركة في العملية الانتخابية، نظراً لكونها غير مُصمّمة على نحوٍ يأخذ بالحسبان الفروق الحسية والحركية والذهنية بين النساء نوات الإعاقة، كما على مستوى الترشح في المواقع المختلفة على تفاوت تدرجها.
- لم تنتبّه الحكومة لحساسية قضايا النوع الاجتماعي في خطة الطوارئ الخاصة بالجائحة العالمية بانتشار فيروس "كوفيد-19"، فيما يتعلق بالإجراءات الصحية والتنبه لقضايا الصحة الإنجابية، ولم تُراعَ في تشكيلات اللجان في المحافظات أهمية تمثيل النساء ومشاركتهنّ فيها، وبعد الملاحظات المقدمة من الاتحاد العام للمرأة والمؤسسات النسوية تمّ الالتفات إلى ذلك، والتأكيد على الالتزام بتمثيل النساء في لجان الطوارئ لتشارك 120 امرأة ضمن 400 لجنة مُشكّلة فقط.

الرؤية المستقبلية المعلنّة:

- تعهّد دولة فلسطين بالالتزام بقرارات المجلس المركزي تخصيص 30% من مقاعد المجلس الوطني للنساء.
- صرحت وزارة الخارجية بأنها تحرص على تمثيل النساء في جميع الوفود الخاصة بنقاش التزامات الدولة أمام لجان الاتفاقيات كافة.
- أقرت دولة فلسطين بشكلٍ واضحٍ ضمن خطتها لتطبيق توصيات لجنة اتفاقية (سيداو) مراجعة القوانين الانتخابية السارية في دولة فلسطين، بما يضمن اتخاذ الإجراءات التي تُحفّز النساء على الترشح والانتخاب، إضافةً إلى وضعها المسؤولية على عاتق المجلس الوطني والمجلس المركزي والرئاسة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي لتمثيل المرأة بما لا يقل عن 30% في جميع مؤسسات الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية.
- (ب) زيادة الوعي لدى القادة السياسيين وقادة المجتمعات المحلية والدينية ووسائل الإعلام وعامة الجمهور حول أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مواقع صنع القرار

الجهود المبذولة:

- هناك توجهات تعاون بين الوزارات ذات العلاقة والمؤسسات النسوية ومؤسسات المجتمع المدني في عقد لقاءات تدريبية وحوارات مشتركة حول أهمية المشاركة السياسية للمرأة، يتم عقدها في المواقع المختلفة مع القاعدة الاجتماعية، وتستهدف بعض القيادات المحلية والدينية.

التحديات:

- لم تقم دولة فلسطين بما يكفي من التدابير القانونية والإجرائية من أجل المساهمة في تغيير التوجهات السلبية في الثقافة المجتمعية، التي تشكل عائقاً أمام المشاركة الفعلية للنساء في الحياة السياسية عموماً، وفي مراكز صنع القرار بشكلٍ خاص، ولا تزال الخطط الحكومية تحمل تعابير رمادية كبيرةً تحتل مجموعةً من التأويلات، ولا تعكس رغبةً واضحةً ونيةً فعليةً موجهةً للمساواة بشكلٍ مباشر، وبحيث يصعب الاستناد إليها بخطط عملٍ مباشرة، وتحتاج إلى قرارات تنفيذية تُبنى على قرارات القيادة أساساً، وتعكس جديتها في تبني هذه القضايا.
- تُركت النساء والمؤسسات النسوية كمدافعٍ أول أمام الحملة التي استهدفت تشويه اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة والمطالبة بعدم الالتزام بها، إضافةً إلى الهجوم على مشروع قانون حماية الأسرة من العنف كأحد منتجات تطبيق الالتزامات التي تقع على عاتق الحكومة، ولم يصدر بيان رسمي موحد وحازم وقطعي يعكس موقف الحكومة، وتباينت الآراء الرسمية من كلٍّ من القيادات السياسية وقيادات المجتمع المحلي والعشائر، والقيادات الدينية الرسمية وغير الرسمية التي ظهرت في أفضل الحالات كجهاتٍ رافضةٍ لبعض بنود الاتفاقية، إضافةً إلى تباين آراء وسائل الإعلام الخاصة مع شبه غيابٍ لدور وسائل الإعلام الرسمية، بحيث ظهرت الصورة كأنّ قضايا المرأة والمساواة هي قضايا تخص النساء فقط دون غيرهنّ، بحيث تركت المعركة للنساء فقط.
- لا تزال الثقافة الأبوية السائدة تفرض نفسها بإقصاء النساء عن المشاركة، أو استغلال مشاركتهن والاستفادة منها، بدلاً من تعزيزها الفعلي، كما حصل في الانتخابات التشريعية عام 2006، وانتخاب مجالس الهيئات المحلية عام 2012، وأيضاً خلال التحضير للدورة الجديدة من الانتخابات المحلية التي كان من المفترض أن تُجرى في أكتوبر عام 2016، وأُجريت في 2017/5/13 في الضفة الغربية دون القدس وغزة، وبدا واضحاً أن الثقافة العشائرية فرضت نفسها حتى على الأحزاب السياسية؛ من خلال التأثير في تحديد مرشحي الأحزاب المختلفة، بل وفي استغلال "الكوتا" من أجل تحقيق مكاسب عشائرية على حساب التمثيل الحقيقي للنساء، وخلال كل ذلك جرى تكريس وتعميق التهميش للنساء عن المشاركة الفعلية، وفي بعض الأحيان جرى إخفاء أسماء النساء أو صورهن من القوائم الانتخابية المرشحة.
- الحكومة مطالبة بدايةً بأن تكون هويتها الاجتماعية السياسية واضحة، حيث لا بد من وجود برنامج اجتماعي، وعدم التباطؤ في تبني التوصيات الموجودة منذ سنوات طويلة، مثل تبني نسبة 30% في مراكز صنع القرار، على أن تكون هناك انعكاسات تنفيذية لهذه النسبة من خلال القرارات الفعلية والخطط والبرامج الواضحة في سبيل زيادة نسبة تمثيل النساء على أرض الواقع، وبما يعكس ويدرج قضايا النساء على مستويات صنع القرار.
- في ظل جائحة "كوفيد - 19"، لوحظ أن الخطاب السياسي في الإجازات الرسمية كان يعزز الصور النمطية للنساء، وحمل في طياته بعض التثمر على الأدوار الاجتماعية المنوطة بالنساء، وهو ما يؤكد أهمية هذه التوصية في سبيل زيادة وعي القيادة السياسية، وفتح قنوات حوارٍ خاصة معهم تؤكد أهمية مشاركة النساء.

الرؤية المستقبلية المعلنة:

- تعهدت الدولة في خطتها لمتابعة توصيات لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بتنفيذ حملات وبرامج إعلامية توعوية حول أهمية المشاركة السياسية للنساء، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة، تستهدف قادة المجتمعات المحلية والدينية.

(ج) بناء قدرات المرشحات، بما في ذلك عن طريق طلب المساعدة التقنية من المجتمع الدولي، لتمكينهن من التنافس بفعالية في الانتخابات، وتقديم حوافز للأحزاب السياسية التي ترشح أعداداً متساوية من المرشحين من النساء والرجال في الانتخابات.

الجهود المبذولة:

- يتم التعاون بشكل مستمر بين المؤسسات النسوية والوزارات ذات العلاقة مثل وزارة شؤون المرأة ووزارة الحكم المحلي في عقد التدريبات والمتخصصة، ووضع البرامج الخاصة ببناء قدرات عضوات المجالس المحلية والمتوقع ترشحن، بالتركيز على فئات الشبابات أيضاً لإفساح المجال أمام الفئات الشابة في اكتساب الخبرات المختلفة.
- هناك تعاون بين الوزارات ذات العلاقة، مثل وزارتي الخارجية وشؤون المرأة، مع المؤسسات الدولية، مثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي و (UNWOMEN) ضمن مشاريع خاصة في المناطق الحساسة في الخليل، فيما يتعلق بتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، إضافة إلى العمل على تدريبات متخصصة مع الوكالة السويدية للتنمية وبشكل مباشر مع النساء الناشطات سياسياً.

التحديات:

- الإشكالية المتكررة المتعلقة بقطاع غزة، حيث عُقدت آخر انتخابات للمجالس المحلية في القطاع عام 2003، ويجري اليوم العمل على تعيين المجالس، إضافة إلى أن ضعف الدعم الدولي وجه أغلبية التمويل تجاه التدخلات الإنسانية العاجلة على حساب القضايا النسوية، ويُعتبر الجهد النسوي، ووجه الاهتمام للقضايا الإنسانية الأساسية، وتُركت المؤسسات النسوية للعمل بشكل منفرد على أرض الواقع.
- ضعف جذب الفئات الشابة للانخراط في العمل السياسي، ولا يتم تقديم الكوادر الشابة حزبياً لاعتبارات تعود إلى الأحزاب ذاتها.
- من الأهمية بمكان أن لا يقتصر بناء القدرات للناشطات على المواضيع التقليدية التي يتم العمل عليها بشكل مستمر، وإنما يجب التنوع في مضامين بناء القدرات الخاصة بالناشطات، وعدم الاكتفاء بالناشطات فقط وإنما إدماج الناشطين أيضاً ضمن منظومة التدريب، إضافة إلى التركيز على الدور الرسمي الحكومي في هذه العملية، وعدم تركها كمسؤولية تقع على عاتق المؤسسات النسوية فقط.
- يجب أن يستمر العمل مع الناشطات بعد تقلدهن المناصب العليا وعدم الاكتفاء بوصولهن إليها، من خلق شبكاتٍ مختصة مهنيًا وداعمة للنساء في أماكن صنع القرار تعزز من تواجدهن وقوتهن على أرض الواقع، والمتابعة معهن بشكلٍ منظمٍ ومستمرٍ وداعمٍ لغيرهن من النساء الطموحات للوصول إلى هذه المناصب.

الرؤية المستقبلية المعلنة:

- تعهدت الدولة في خطتها لمتابعة توصيات لجنة اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بتنفيذ حملات وبرامج إعلامية توعوية للنساء حول أهمية المشاركة السياسية للنساء، وأهمية الانتخابات، وأهمية مشاركة النساء في الانتخابات، سواء من حيث الانتخاب أو الترشح، وذلك بالتنسيق والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.
- كما تعهدت بعقد التدريبات اللازمة للنساء حول كيفية إدارة حملات انتخابية وتنظيمها.
- وأخيراً تعهدت بتفعيل ميثاق التعهد الذي وقعته معظم الأحزاب السياسية الفلسطينية عام 2010 لتعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية في صنع القرار السياسي بما لا يقل عن 30%.

التوصيات:

- من المهم أن يتم تضمين التوصيات الخاصة بالاتفاقية بشكلٍ فوريٍّ، وتبني رفع نسبة تمثيل النسائي بـ30% على الأقل في كافة مراكز صنع القرار.
- يجب أن يتم العمل على عدة تعديلات قانونية، تستهدف كلاً من: قانون الانتخابات العامة وتضمينه كوتا نسائية لا تقل عن 30% للمساعدة في ضمان زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وقانون الأحزاب، بما يفرض على الأحزاب تعزيز المشاركة السياسية للنساء من عضوات هذه الأحزاب؛ بفرض نسبة المشاركة بعدها الأدنى 30% ككوتا إجبارية، إضافة إلى العمل على قانون نقابيٍّ جامعٍ يُساعد أيضاً في فرض نسبة 30% كحدٍّ أدنى للمشاركة السياسية، وتعديل قانون الانتخابات العامة على قاعدة اعتماد التمثيل النسبي الكامل في النظام الانتخابي، إلى جانب التأكيد على أهمية ترتيب القوائم الانتخابية بما يسمح بمشاركةٍ فعالةٍ أكثر للنساء، وذلك كأحد المطالب التي تؤكدتها النساء.
- تعديل قانون الخدمة المدنية لسنة 1998، بحيث يتم إخضاع الوظائف العليا من مدير عام لغاية وزير إلى مبدأ المنافسة، لضمان تكافؤ الفرص لكلا الجنسين، وتسهيل وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار.
- تطوير آليات الرصد والمتابعة والمحاسبة لإنفاذ القوانين والإجراءات التي تُسهل المشاركة السياسية للنساء، ووصولهنَّ إلى مراكز صنع القرار.
- وضع آليات لمواءمة اتفاقية (سيداو) فيما يتعلق بضمان حق المشاركة السياسية للنساء من دون تمييز.
- برامج توعوية متنوعة ومكثفة توجّه إلى النساء الفلسطينيات في جميع أماكن تواجهنَّ، وتعرفهنَّ على حقوقهنَّ السياسية والحزبية، ودمج الرجال في برامج توعية خاصة بأهمية رفع مشاركة النساء في الحياة السياسية.
- أهمية وجود خطاب تربوي تتولاه وزارة التربية والتعليم، ويعزز من تقبُّل اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- رفع الوعي حول حقوق النساء ذوات الإعاقة، ونبذ النظرة السلبية لهن، ومواءمة الأماكن والإجراءات التي تُسهل من مشاركة النساء ذوات الإعاقة في الحياة السياسية العامة.
- من المهم أن يتم العمل على تعزيز وجود النساء في مراكز صنع القرار الإداري والحزبي والمحلي والتشريعي، بوجود حلقاتٍ متخصصةٍ مهنيّاً داعمةٍ ورافدةٍ للنساء في مراكز صنع القرار، ما يُشكّل دعماً مؤسسياً للنساء، ولفت الأنظار إلى القضايا الأساسية التي تخص النساء، مع متابعة العمل وتقييمه، وطرح قضايا النساء بقوةٍ وبدعمٍ تكامليٍّ.
- أهمية العمل على تعديل سن الترشح للانتخابات على مستوى الحكم المحلي ومستويات الانتخابات المختلفة، بما يكفل مشاركةٍ فاعلةٍ للشابات، وبما يعكس مشاركةٍ فعالةٍ لهن.

تمثيلهن في مجالس النقابات	نسبة تمثيل النساء	النقابة ¹
1 عن المحافظات الجنوبية من أصل 15 عضواً	26,5% العام 2017	نسبة المحاميات المزاويات عضوات النقابة
0	24,8% العام 2017	نسبة المهندسات عضوات النقابة
0	17% العام 2017	نسبة الطبيبات البشريات عضوات نقابة الأطباء
2 من أصل 21 عضواً	29,3% العام 2017	نسبة الصحافيات المنتسبات لنقابة الصحافيين
	25,7% العام 2017	النساء العاملات عضوات النقابات العمالية والمهنية
قليلية ورام الله فقط فيهما امرأة واحدة لكن محافظة، وباقي الغرف التجارية في المحافظات لا توجد فيها نساء		الغرف التجارية

¹- تم الحصول على المعلومات من النقابات نفسها، كل على حدة.

الملاحظات	الأرقام الحالية	الأرقام السابقة	الموضوع
لا مصالحة ولا انتخابات	ذاتها	11,3% العام 2017	تمثيل المرأة في المجلس التشريعي
لا انتخابات	ذاتها	21,2% العام 2017	تمثيل المرأة في المجالس والهيئات المحلية
		17,4% العام 2018	تمثيل النساء في المناصب الإدارية العليا
	3 نساء في حكومة اشتية بنسبة 14%	3 نساء في حكومة الحمد الله	النساء برتبة وزير
وكيل وزارة الخارجية	1 العام 2020	0 العام 2018	النساء برتبة وكيل وزارة
	5%		عضوات المجلس المركزي
	11%		عضوات المجلس الوطني
	1	1	النساء في منصب محافظ من أصل 16 محافظاً
	11% العام 2020	5,8% العام 2018	السفيرات والعاملات في السلك الدبلوماسي بالخارج
		18,3% العام 2017	النساء في منصب قاضٍ
	لا تتوفر	19,5% العام 2018	النساء في رتبة نائب عام (الضفة الغربية)
		11,6% العام 2017	النساء العاملات في القطاع المدني من درجة مدير عام فأعلى
		4,2% العام 2017	عضوات الغرف التجارية
		35,9% العام 2018	النساء ممن لديهن الثقة في قدرتهن على المشاركة في الحياة السياسية
		47,1% العام 2018	الرجال ممن لديهم الثقة في قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية
		29,9% العام 2018	النساء ممن يعتقدن أنّ النظام السياسي يسمح للفرد بالتعبير عن آرائه
		32,5% العام 2018	الرجال ممن يعتقدون أنّ النظام السياسي يسمح للفرد بالتعبير عن آرائه ²

²- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، واقع النوع الاجتماعي في فلسطين ضمن أهداف التنمية المستدامة، رام الله، تموز 2019.

الحزب/التنظيم	نسبة التمثيل (%) في اللجنة المركزية	نسبة التمثيل (%) في المكتب السياسي
حركة "فتح"	4,7%	14.4%
الجهة الشعبية	20%	15%
الجهة الديمقراطية	23%	21%
حزب "فدا"	37%	26%
حزب الشعب	25%	25%
الجهة العربية الفلسطينية	22%	11%
جبهة التحرير العربية	15%	لا يوجد
جبهة النضال	20%	لا يوجد
جبهة التحرير الفلسطينية	10%	لا يوجد
المبادرة الوطنية	0	0
حركة المقاومة الإسلامية "حماس"	N/A	N/A
حركة الجهاد الإسلامي	N/A	N/A

المجلس التشريعي ونسبة تمثيل النساء عبر القوائم الانتخابية، على النحو التالي:

اسم القائمة	عدد الأعضاء في المجلس التشريعي	نسبة تمثيل النساء
قائمة حركة فتح	45	15%
الإصلاح والتغيير	74	8%
أبو علي مصطفى	3	33%
الطريق الثالث	2	50%
البديل	2	25%
المستقلة	2	50%
المستقلون	4	0%
المجموع	132	12%

المقابلات الخاصة بالتقرير:

الجهة	الاسم	الرقم
وزارة الخارجية	عمر عوض الله عبير عبد الحق	1
الاتحاد العام للمرأة	منى الخليلي	2
منظمة التحرير الفلسطينية	حنان عشراوي	3
الجبهة الديمقراطية	ماجدة المصري	4
الاتحاد الديمقراطي - فدا	زهيرة كمال	5
باحث	أيمن عبد المجيد	6
مركز الدراسات النسوية	ساما عويضة	7
المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	أمل خريشة	8
مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي	رندا سنيورة	9
طاقم شؤون المرأة - الضفة الغربية	إيمان نزال	10
طاقم شؤون المرأة - قطاع غزة	ناديا أبو نحلة	11
مؤسسة مفتاح	لميس الشعبي	12